

Distr.: General  
6 November 2018  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية والثلاثون  
٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

سلوفاكيا

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-18660(A)



\* 1 8 1 8 6 6 0 \*

## تقرير عن حالة حماية حقوق الإنسان في الجمهورية السلوفاكية لأغراض الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

### أولاً - إعداد التقرير على الصعيد الوطني

١ - صاغت التقرير وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية بالجمهورية السلوفاكية استناداً إلى وثائق مقدمة من الوزارات والمؤسسات المختصة وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ١٧/١٩. وقد خضع التقرير لاستعراض مجلس حكومة الجمهورية السلوفاكية لحقوق الإنسان والأقليات القومية والمساواة بين الجنسين، الذي يعمل بوصفه هيئة استشارية لحكومة الجمهورية السلوفاكية في مجال حقوق الإنسان. واتخذت حيال التقرير الإجراءات المقررة قبل الموافقة عليه وطنياً واعتمده الحكومة.

### ثانياً - التطورات في ميدان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الجمهورية السلوفاكية بعد الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل

- ٢ - في الفترة التي أعقبت الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، أي منذ عام ٢٠١٤، شهدت الجمهورية السلوفاكية العديد من التغييرات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان.
- ٣ - وأقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من العنف في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وفي الوقت نفسه، أنشئ مركز التنسيق الوطني لحل مشاكل العنف ضد الأطفال بوصفه كياناً مؤسسياً مستقلاً يتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة بالجمهورية السلوفاكية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقرت الحكومة صيغة محدثة من الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من العنف.
- ٤ - وفيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة، اتخذت تدابير عديدة تمثيلاً مع خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.
- ٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٩-٢٠١٤ وخطة العمل للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٩-٢٠١٤.
- ٦ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الجمهورية السلوفاكية. وتحدد الاستراتيجية ٧ أولويات صيغت في إطارها مهام محددة في مجال حقوق الإنسان، وهي: (١) تحليل حالة حقوق الإنسان في الجمهورية السلوفاكية؛ (٢) تقوية المؤسسات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها في الجمهورية السلوفاكية؛ (٣) التثقيف والتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان؛ (٤) وضع منهجية منتقاة في مجال التدابير القضائية وغيرها من أشكال الحماية القانونية؛ (٥) اتخاذ تدابير شاملة لمنع وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والعيش الكريم لجميع فئات السكان؛ (٦) اعتماد تدابير منهجية وشاملة لمكافحة جميع أشكال التعصب؛ (٧) الاستفادة

الكاملة والمنهجية من عضوية الجمهورية السلوفاكية في منظمات حقوق الإنسان الدولية بغية تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧- وفيما يتعلق بمسائل العنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية، اعتمدت الحكومة وثيقتين، هما: مفهوم مكافحة التطرف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وخطة العمل المتعلقة بمنع العنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية والقضاء عليها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة خطة عمل لمنع جميع أشكال التمييز للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٨- وينص تعديل القانون المتعلق بالتربية والتعليم (قانون المدارس) لسنة ٢٠١٥ على عدم جواز إلحاق التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة التربوية والتعليمية الناتجة عن تنشئتهم في بيئات تعاني من الحرمان الاجتماعي بالصفوف التعليمية الخاصة، إذ ينص كذلك على إلحاق هؤلاء التلاميذ بالفصول العادية. وفي وقت لاحق، نصَّ على تقديم بدل للتلاميذ المنتمين إلى بيئات محرومة اجتماعياً، حتى يحقق الغرض منه، أي سدِّ الاحتياجات وتهيئة الظروف وتقديم المحتوى واتباع النهج التربوية والتعليمية اللازمة من أجل تطوير قدرات التلاميذ وشخصياتهم، ومن أجل تحصيل القدر الكافي من التعليم وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

٩- ووفقاً لتعديل القانون المتعلق بتمويل المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والمرافق المدرسية الذي يدخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فالتلاميذ الذين يحصلون على البديل اللازم لتحسين ظروف تربيتهم وتعليمهم والمخصص لمن ينتمون إلى بيئات محرومة اجتماعياً، يشملون أيضاً التلاميذ من أفراد الأسر التي يحصل الفرد فيها على إعانات لسدِّ الاحتياجات المادية ويستطيع أولياؤهم قانوناً أن يُنتَبوا ذلك لمدير المدرسة.

١٠- وشكّل إنشاء مفوضية شؤون الأطفال والمفوضية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة تغييراً مهماً انتهى التقييم إلى إيجابيته. وقد أنشئت هاتان المفوضيتان، اللتان تعملان بوصفهما مفوضيتين متخصصتين لمناصري الحقوق، في الجمهورية السلوفاكية بموجب قانون المفوض المعني بالأطفال وقانون المفوض المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة المؤرخين ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ودخل ما يُسمّى اتفاقية لانزاروتي، وهي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، حيز النفاذ في الجمهورية السلوفاكية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

١١- وفي إطار إعادة صياغة قانون الإجراءات المدنية، اعتمدت ثلاثة قوانين جديدة ودخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي: قانون إجراءات المنازعات المدنية، وقانون الإجراءات المدنية بخلاف المنازعات، وقانون الإجراءات الإدارية. ويهدف النظام الجديد من القواعد الإجرائية إلى ضمان زيادة فعالية هذه الإجراءات وسرعتها وكفاءتها من حيث التكلفة، وإلى إنشاء المعاهد القانونية الإجرائية التي من شأنها أن تسمح لنا بالاقتراب بقدر الإمكان من الهدف السامي المتمثل في حماية الحقوق والمصالح المحمية قانوناً على نحو يتسم بالنزاهة والسرعة، على افتراض تعامل الأطراف في الإجراءات المدنية بروح المسؤولية تجاه الدعاوى القضائية، وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين نوعية القرارات الصادرة عن المحاكم، وأخيراً، تعزيز إعمال الحقوق المحكوم بها أثناء النظر في الإجراءات القضائية.

١٢ - وقد استُحدث القانون المتعلق بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين الذي دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ المسؤولية الجنائية المباشرة المنطبقة على الهيئات الاعتبارية المنشأة بغرض ارتكاب جريمة أو المشاركة بأي شكل آخر مشاركةً نشطةً في أنشطة إجرامية تهدد حقوق الآخرين أو تنتهكها (عندما تكون عبارة عن حالات معتادة لاستغلال ما يُسمّى بالأشخاص الضعفاء، مثل النساء، والأطفال، والأشخاص المنتمين إلى بيئات محرومة اجتماعياً، والأجانب، وما إلى ذلك). بل يُعرّف نطاق هذا القانون تعريفاً واسعاً، حتى يضمن أن يُعامل الفعل على أنه فعل جنائي وفقاً لهذا القانون حتى عندما يُجرّم على هذا النحو بموجب اتفاق دولي صدقت عليه وأقرته الجمهورية السلوفاكية حسبما ينصُّ عليه ذلك القانون ويكون ملزماً قانوناً لها. والمسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري لا تفترض سلفاً تحميل الشخص الطبيعي المسؤولية ولا يُعفى منها عند إشهار الإفلاس أو بدء التصفية أو عند حل الشخص الاعتباري أو عند بدء إجراءات الحراسة القضائية، بل تنتقل إلى جميع الخلف القانوني لذلك الشخص الاعتباري، وهو ما ينطبق أيضاً على العقوبات غير المقضية.

١٣ - وأدخلت تغييرات أيضاً على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكان الهدف من التعديل هو زيادة فعالية التحقيق في جرائم التطرف والجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية. وبغية تحقيق هذا الهدف، تُعدّل تعريف مواد التطرف. وقد جرى التخلي عن المبدأ الذي مفاده أن المادة لا تكون مادة تطرف إلا إذا أثبتت علاقتها بالتحريض على الكراهية والعنف وغيرها من الظواهر البغيضة. وقد أصبح مجرد تأسيس حركة تستهدف قمع الحقوق والحريات الأساسية فعلاً إجرامياً، دون أن يستلزم ذلك دعمها والترويج لها، كما كان الحال في السابق. والتعديل يجعل تعريف الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية أكثر دقة كذلك. وعند تصنيف فعل ما على أنه فعل إجرامي ذو دوافع عنصرية، لم يعد يُشترط الانتماء الفعلي للفرد أو الأشخاص إلى عرق أو قومية أو جنسية أو جماعة إثنية معينة، بل يكفي انتماء المدعى إلى إحدى هذه الجماعات (أي الهوية التي يحددها مرتكب الجريمة). وقد نُقل اختصاص تقييم تلك الأفعال الإجرامية واتخاذ القرارات بشأنها إلى المحكمة الجنائية الخاصة في بيزينوك دون غيرها. وعُهد بجميع تلك القضايا إلى مكتب الادعاء الخاص. وفي أعقاب سن الحكم القانوني السالف الذكر، وسّعت وزارة العدل بالجمهورية السلوفاكية أيضاً نطاق قائمة الخبراء ومجالاتهم لتشمل قسماً للخبراء في مجال التطرف، إذ تبين التجربة العملية أن غيابهم قد شكّل عائقاً أمام إجراء تحقيق شامل في تلك الأفعال الإجرامية. وينقسم القسم الجديد في قائمة الخبراء، الذي يُسمى قسم العلوم الاجتماعية والإنسانيات، إلى مجالين هما: التطرف السياسي والتطرف الديني.

١٤ - وقانون ضحايا الجرائم (قانون الضحايا)، الذي دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ينص على منح ضحايا الجرائم الحقوق والدعم والحماية، ويحدد العلاقة بين الدولة والكيانات التي تقدم المساعدة إليها، وينص على تقديم تعويض مالي إلى ضحايا الجرائم العنيفة المتعمدة. ويستحدث مفاهيم "الضحية" و"الضحية البالغة الضعف" و"الإيذاء التبعية أو المتكرر" و"جرائم العنف المنزلي" في النظام القانوني. ويُعتبر كل شخص يُدعى أنه ضحية لجريمة ما ضحيةً بموجب هذا القانون حتى يثبت العكس، أو ما لم تكن الحالة تبدو بوضوح حالةً من حالات استغلال مركز الضحية، بغض النظر عن الكشف عن مرتكب الجريمة أو إلقاء

القبض عليه أو مقاضاته أو إدانته من عدمه. وتُمارَس الحقوق الممنوحة بموجب هذا القانون دون أي تمييز على أساس الجنس، أو الدين، أو المعتقد، أو العرق، أو الانتماء إلى جماعة قومية أو إثنية، أو الحالة الصحية، أو السن، أو الميل الجنسي، أو اللون، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الإثني أو الاجتماعي، أو الثروة أو غير ذلك من الأسس. وعلى الكيانات التي تمارس، بحكم سلطتها أو أنشطتها، نفوذاً أو قد تمارسه على مركز الضحايا أو حالتهم أن تعامل الضحايا بتقدير ومهنية واحترام، وبطريقة خيرية بقدر الإمكان، مع مراعاة أعمارهم ونوع جنسهم وحالتهم الصحية، بما في ذلك صحتهم العقلية ونُضجهم العقلي بطريقة تتفادى زيادة الضرر الذي يلحق بهم بسبب الجريمة، علاوةً على الإيذاء التبعي. ويمنح القانون الضحايا الحق في الحصول على المساعدة المهنية وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة بالقدر الذي يتناسب مع الضرر الذي لحق بهم بسبب الجريمة، وخاصةً من خلال تقديم تفسير كافٍ للمعلومات، والمساعدة القانونية اللازمة لممارسة حقوقهم، والدعم النفسي للتخفيف من آثار الجريمة، والمشورة بشأن المخاطر المحدقة بهم ومنع تكرار الإيذاء ووقوع التهريب والانتقام. ويحق للضحية البالغة الضعف، وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، الحصول على المساعدة المجانية والتدخل النفسي المتخصص في حالات الطوارئ، والإيواء العاجل في إحدى دور رعاية ضحايا الأزمات، وذلك إذا واجه شخصٌ بالغ الضعف خطراً مباشراً محدقاً بحياته أو صحته. ومن حق الضحايا أيضاً الحماية من الإيذاء التبعي أو المتكرر.

١٥ - ونتج عن اعتماد القانون المتعلق بالضحايا أيضاً تعديل أحكام في القانون الجنائي حتى أصبح يُرسي مبدأ الدافع الخاص (المادة ١٤٠). وفي حالة ارتكاب جرائم بعينها، يبرر توافر الدافع الخاص توقيع عقوبات أشد. وقد أرسى الأحكام السابقة المتعلقة بالدافع الخاص في الفقرة ١٤٠ (هـ) مبدأ مفاده أن الفعل الإجرامي يُرتكب بدافع خاص إذا ارتكب بدافع الكراهية تجاه جماعة من الأشخاص أو فرد بسبب انتمائه الحقيقي أو المدعى إلى عرق أو قومية أو جنسية أو جماعة إثنية، أو بسبب أصله أو لونه أو ميّله الجنسي أو رأيه السياسي أو دينه الحقيقي أو المدعى. وأضافت التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي أيضاً الجنس إلى تعريف سبب الكراهية. ووسّعت التغييرات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية مبادئ الإجراءات الجنائية، واستحدثت أحكاماً جديدة تتعلق بالتزامات الإبلاغ فيما يتعلق بالشخص المتضرر والشاهد، وعززت موقف الشخص المتضرر (الضحية) في الإجراءات الجنائية، وحددت شروط إجراء التحقيق مع مراعاة احتياجات الضحايا، ولا سيما الأطفال، وأخيراً، قيّدت استخدام أسلوب المواجهة.

## ثالثاً - تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الجمهورية السلوفاكية في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل

١٦ - في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تلقت الجمهورية السلوفاكية ١٤٦ توصية، لم ترفض منها سوى ١٣، ورفضت ٥ منها رفضاً جزئياً. وكما يُفهم من فرادى أجزاء التقرير الواردة أدناه، تعكف الجمهورية السلوفاكية على تنفيذ جميع التوصيات الأخرى. وقد صُنّفت التوصيات في شكل فصول وفقاً لمجال الموضوع الذي تغطيه.

ألف - مكافحة العنصرية والتطرف والجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية (التوصيات رقم ٣٦  
٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و ٥٥ و ٥٧-٦١ و ٦٣  
و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٩٢-٩٦ و ١٢٢)

١٧ - جرائم التطرف هي: جريمة إنشاء حركة تهدف إلى قمع الحقوق والحريات الأساسية ودعمها والترويج لها، والتعبير عن الانتساب إلى حركة تهدف إلى قمع الحقوق والحريات الأساسية، وإنتاج مواد تطرف وحيازتها، وإنكار محرقة اليهود أو تأييد ارتكابها، وجرائم الأنظمة السياسية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتشهير بقومية أو عرق أو معتقد أو التحريض على كراهية جنسية أو عرق أو جماعة إثنية، وممارسة الفصل العنصري والتمييز ضد جماعة من الأشخاص أو ضد فرد من الأفراد بسبب انتمائه الحقيقي أو المدعى إلى عرق أو قومية أو جنسية أو جماعة إثنية أو بسبب أصله أو لونه أو جنسه أو ميثله الجنسي أو رأيه السياسي أو دينه الحقيقي أو المدعى. وفي حالة ارتكاب جرائم معينة، ينص هذا القانون على توقيع عقوبة أشد إذا كان مرتكبها قد ارتكب أياً من تلك الجرائم بصفته شخصية عامة.

١٨ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استحدث القانون الجنائي بنداً جديداً في الفقرة ٤٢٤ (أ) - الفصل العنصري والتمييز ضد جماعة من الأشخاص، وبهذا نُقِل التمييز من القانون المدني إلى القانون الجنائي.

١٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تولى مكتب الادعاء الخاص في مكتب المدعي العام للجمهورية السلوفاكية النظر في الخطة المتعلقة بجرائم التطرف. وتنفيذ هذا القانون الجنائي مباشرة من خلال مكتب الادعاء الخاص يشهد على مستوى الاهتمام العام بأمر الكشف عن الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية ومعاقبة مرتكبيها. وفي عام ٢٠١٦، كان ٢٠ من مرتكبي الجرائم المعروفين قيد المقاضاة لدى الادعاء، مع وصول عدد المتهمين الذين يتولى مكتب الادعاء الخاص مقاضاتهم إلى ٣٣ متهماً في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وإضافة إلى رقابة الادعاء المباشر على الإجراءات التحضيرية لضمان الحفاظ على قانونيتها، يشارك أعضاء النيابة العاملون في مكتب الادعاء الخاص أيضاً في إعداد البرامج التدريبية التي تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أعضاء النيابة والقضاة، إضافة إلى أفراد قوة الشرطة في الجمهورية السلوفاكية، حول جرائم الكراهية.

٢٠ - وقد نتجت عن التعديل الذي أُدخل على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وأصبح نافذاً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تغييرات ترمي إلى زيادة فعالية التحقيق في الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية. ويجعل التعديل تعريف الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية أكثر دقة كذلك. ومن أجل تصنيف فعلٍ ما على أنه فعل إجرامي ذو دوافع عنصرية، لم يعد يُشترط الانتماء الفعلي للفرد أو الأشخاص إلى عرق أو قومية أو جنسية أو جماعة إثنية معينة. بل يكفي انتماءه المدعى إلى إحدى هذه الجماعات (أي الهوية التي يحددها مرتكب الجريمة). وبصفة عامة، إذا كانت كراهية الجاني تجاه ضحيته ترجع إلى هوية الضحية الحقيقية أو المدعاة حسب الحكم المتعلق بالدوافع الخاصة (الفقرة ١٤٠ (ه))، فإن هذا يُعتبر ظرفاً مسوّغاً لتوقيع عقوبة أشد.

٢١- وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر المدعي العام للجمهورية السلوفاكية تعليمات تنص على تعديل الإجراءات التي يتبعها أعضاء النيابة المرخص لهم بتنفيذ الخطة المتعلقة بالجرائم ذات الدوافع العنصرية وجرائم التطرف وعنف المتفرجين. وتُنشر التعليمات على الموقع الشبكي لمكتب الادعاء الخاص بالجمهورية السلوفاكية وهو معروف للجمهور. وتساعد اجتماعات العمل السنوية التي ينظمها المكتب أيضاً في زيادة مستوى الكفاءة المهنية لأعضاء النيابة العاميين العاملين في المجال الخاضع للتقييم. وكان الغرض منها هو إطلاع أعضاء النيابة على المشاكل الراهنة في الممارسة العملية، علاوةً على تلك المتعلقة بقرارات المحكمة البارزة في مجال الجرائم التي تُرتكب بدوافع عنصرية وجرائم التطرف وعنف المتفرجين.

٢٢- ومنذ عام ٢٠٠٣، أنشئت في القسم المعني بالفئات المستبعدة اجتماعياً في مراكز قوة الشرطة المحلية داخل قوة الشرطة وظائف يشغلها موظفون كبار للعمل في المجتمعات المحلية. وتوجد حالياً ٢٩٠ من تلك الوظائف في ١١٧ مركز شرطة تابعة لقوة الشرطة.

٢٣- وأطلقت وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية حملة مشروع ممولّ تمويلياً مشتركاً من المفوضية الأوروبية يُدعى "رصد التطرف العنيف والتحقيق فيه ومكافحته بفعالية في الفضاء الإلكتروني"، ويتألف من عدة مراحل:

(أ) "دعونا لا نسمح لسلوفاكيا بأن تتحول إلى اللون البني": في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، صدرت الطبعات الإلكترونية للعديد من الصحف اليومية باللون البني القديم بمناسبة ذكرى محرقة اليهود ويوم إحياء ذكرى ضحايا العنف العنصري، وهو ما كان بمنزلة تذكير بالدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وفي تحطيم القوالب النمطية السائدة في كيفية النظر إلى الأقليات؛

(ب) الموقع الشبكي "Protinenávisť.sk" (مكافحة الكراهية): وهو موقع يتضمن مشورة وأدوات بشأن كيفية عدم الانسياق مع "رأي الأثرية"، علاوة على ردود على أكثر الخدع والأساطير شيوعاً عن الأقليات.

٢٤- ومن أجل مكافحة التطرف وعملاً بالتغييرات التي أُدخلت على القانونين الجنائيين، أنشئت الوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب داخل الوكالة الجنائية الوطنية التابعة لرئاسة قوة الشرطة في عام ٢٠١٧، وتتألف من ٤ أفرع، وهي: براتيسلافا، والمنطقة الغربية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الشرقية، إضافةً إلى مركز الكشف عن التطرف. وينشط الموظفون في مركز الكشف عن التطرف بالوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب في رصد التنظيمات المتطرفة في كامل الفضاء الإلكتروني. ويؤدي المركز جميع المهام الواردة في مفهوم مكافحة التطرف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٢٥- وتُولي قوة الشرطة الاهتمام لكل حالة عنف يُبلغ عنها، وتُراجع كل حالة على حدة، وتُتخذ حيالها ما يلزم وفقاً للتشريعات المنطبقة. وثمة التزام عام مكرّس في المادة ١ من القانون الجنائي هو التزام سلطات إنفاذ القانون والمحاكم بالسير في كل مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية بطريقة تحقق الغرض الموضوعي من القانون، أي الكشف عن الأفعال الإجرامية على نحو يفني بالغرض وتبرير معاقبة مرتكبي الجرائم من جهة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين طوال الإجراءات من جهة

أخرى. ويشكل التحقيق الفوري والنزاهة والفعال أيضاً أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الإجراءات الجنائية.

٢٦- وقد افتتح متحف سيريد لمحرقه اليهود في بلدة سيريد في عام ٢٠١٦ بوصفه جزءاً من المتحف الوطني السلوفاكي - متحف الثقافة اليهودية، الذي يساهم في الأنشطة التعليمية والبرامج الرامية إلى منع مظاهر معاداة السامية والعنصرية والتطرف وإذكاء نزعته في المجتمع.

٢٧- وينفذ متحف الانتفاضة الوطنية السلوفاكية في بانسكا بيستريكا برنامجاً تعليمياً بعنوان "التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والتعصب العنصري في التاريخ"، وهو ما يدرس أيضاً التعبيرات الحديثة عن العنصرية والعنصرية الجديدة وكره الأجانب.

٢٨- وقد شكّل تنفيذ الجزء الأول من مشروع المسرح في مواجهة التطرف، الذي نظّمه المسرح الوطني السلوفاكي في عام ٢٠١٦ بالتعاون مع إقليم براتيسلافا المتمتع بالحكم الذاتي، مشروعاً رئيسياً في مجال مكافحة التمييز والعنصرية. وكان الهدف من المشروع هو كتابة مسرحيتين صغيرتين تدوران حول موضوع العنصرية والتطرف ومحرقه اليهود والشمولية، وتوجيه أنظار رواد المسرح من صغار السن إلى الإنسانية ومذهبها والديمقراطية والتسامح ومعرفة السياق التاريخي.

## باء- مكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا (التوصيات رقم ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦)

٢٩- يتعامل المركز الإعلامي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر ومنع الجريمة التابع لوزارة الداخلية في الجمهورية السلوفاكية، وقسم منع الجريمة في مكتب وزير الداخلية، وإدارتنا التواصل والمنع في المديرية الإقليمية بقوة الشرطة مع أنشطة المنع التي تركز على مكافحة الاتجار بالبشر. أما الوحدة الوطنية لمكافحة الهجرة غير القانونية في مكتب شرطة الحدود والأجانب برئاسة قوة الشرطة، فهي وحدة متخصصة تتعامل مع الكشف عن جرائم الاتجار بالبشر وتحقق فيها منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ومنذ إدراج مسائل الاتجار بالبشر في هيكل الوحدة، شهدت الجمهورية السلوفاكية زيادة تدريجية في عدد قضايا الاتجار بالبشر، وعدد الدعاوى الجنائية المقامة، علاوة على زيادة عدد من كُشف عنهم من ضحايا الاتجار بالبشر والمجرمين المدانين بارتكاب هذه الجرائم.

٣٠- وقد ركز تنفيذ الحملات على منع الاتجار بالبشر في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ووُضِع جدول زمني للدورات التدريبية، حيث يركز على رفع مستوى الكفاءة المهنية لكل من الكيانات الحكومية وغير الحكومية. ويتحدث الموظفون في المركز الإعلامي في المدارس وكذلك في دور رعاية الأطفال حيث يوجد الأطفال الذين يُعدّون فئة معرضة لخطر الاتجار بالبشر. وكذلك أعلنت وزارة الداخلية في الجمهورية السلوفاكية عن إنشاء صندوق هدايا تحت عنوان "البشر ليسوا للبيع"، ونظمت مهرجاناً سينمائياً للاحتفال باليوم الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر، عُرضت فيه مجموعة من الأفلام القصيرة التي تصور أشكال الرق المعاصرة. وشاركت الجمهورية السلوفاكية أيضاً في مشروع "هستيا - منع الاتجار بالبشر والزيجات الصورية - حل متعدد التخصصات" الممول من الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الاحتفال باليوم الأوروبي لمكافحة الاتجار



بالبشر، يعكف قسم منع الجريمة في مكتب وزير الداخلية على تنظيم "ماراثون مكافحة الاتجار بالبشر" منذ عام ٢٠١٥، وهو موجّه إلى طلاب المدارس الثانوية الذين ثبت أنهم أكثر من يتعرضون للاستغلال في الجمهورية السلوفاكية (الاستغلال الجنسي والعمل الجبري والتسول القسري) عن طريق مسرحيات قصيرة.

٣١- والمركز الإعلامي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر ومنع الجريمة التابع لوزارة الداخلية في الجمهورية السلوفاكية هو المسؤول عن برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم. وتعرّف الضحية بأنه مواطن من مواطني الجمهورية السلوفاكية أو الاتحاد الأوروبي أو مواطن من مواطني أي بلد آخر يوجد ما يبرر الاشتباه في كونه ضحية للاتجار بالبشر في الجمهورية السلوفاكية. والهدف من البرنامج هو تقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر، وكفالة حماية ما لهم من حقوق إنسان أساسية وحرّيات وكرامة، ويشجّع الضحايا على الإدلاء بشهادتهم، وهو ما يسمح لسلطات إنفاذ القانون بكشف مرتكبي الاتجار بالبشر ومقاضاتهم وإدانتهم. وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج، وقّعت وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية عقدين مع منظمّتين غير حكوميتين، هما مركز الأزمات السلوفاكية والجمعية الخيرية الكاثوليكية السلوفاكية، لتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر. وتعاون الوحدة الوطنية لمكافحة الهجرة غير القانونية في مكتب شرطة الحدود والأجانب برئاسة قوة الشرطة مع المنظمة الدولية للهجرة في براتيسلافا، حسبما يقتضي الأمر.

٣٢- وإجراءات تحديد الضحايا في الجمهورية السلوفاكية وإدراجهم المحتمل في البرنامج موضحة في آلية الإحالة الوطنية. والهدف الرئيسي منها هو ضمان احترام حقوق الإنسان المكفولة للضحايا وتوافر الخدمات المقدمة لهم على نحو يتسم بالفعالية. ويمكن أن يكون لها تأثير ثانوي يتمثل في المساعدة في رسم سياسات ووضع إجراءات وطنية تتعلق بالضحايا، مثل التشريع الذي طُبّق على تقنين إقامتهم وإعادة توطينهم وتوعيتهم وتوفير الحماية لهم. وتضفي هذه الآلية الصفة المؤسسية على التعاون بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية. ويتألف هيكلها على أعلى مستوى من المنسق الوطني لمجال الاتجار بالبشر، وممثلي السلطات الحكومية، وممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية/المنظمات الدولية الأعضاء في فريق الخبراء المعني بمجال الاتجار بالبشر، علاوة على الأفرقة العاملة المخصصة المعنية بمعالجة المشاكل المحددة المتعلقة بالضحايا. ويمكن لأي سلطة حكومية أو كيان أو منظمة دولية أو غير حكومية، وكذلك الضحية نفسه الكشف عن الضحايا المحتملين من خلال الاتصال بخط المساعدة الوطني لضحايا الاتجار بالبشر على الرقم 800 800 818 +421.

٣٣- ويتضمن البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، والبرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. والهدف من البرنامج للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ هو ضمان مكافحة الشاملة والفعالة للاتجار بالبشر بحيث تدعم تطوير الأنشطة المنسّقة التي تمارسها جميع الجهات المعنية للحد من المخاطر ومنع جرائم الاتجار بالبشر، مع تهيئة الظروف لتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر، وكفالة حماية حقوق الإنسان والحرّيات والكرامة، مع أخذ الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الاعتبار.

٣٤ - وبناءً على متطلبات التطبيق العملي، فالإجراءات الداخلية التي ينبغي أن تتبعها مؤسسات الحماية الاجتماعية والقانونية للطفل ومؤسسات المراقبة الاجتماعية في تطبيق التدابير لصالح ضحايا الاتجار بالبشر محددة في المعيار الداخلي "تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية - القانونية للأطفال والرعاية الاجتماعية لضحايا الاتجار بالبشر - المبادئ التوجيهية والإجراءات الموصى بها رقم ٦-٣/٢٠١٦" الذي دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي إطار العمل مع ضحايا الاتجار بالبشر، تمضي سلطة الحماية الاجتماعية - القانونية للأطفال والرعاية الاجتماعية وفقاً لقانون الأسرة، الذي يفرض التزاماً على السلطة، بوصفه جزءاً من التدابير الواجب تطبيقها، في تطبيق الطرق المهنية اللازمة لمساعدة الأطفال أو الأشخاص الطبيعيين البالغين الذين يقعون ضحية للاتجار بالبشر أو كفالة تطبيق تلك الطرق. وعند تطبيق هذه التدابير، تتعاون سلطة معنية بالحماية الاجتماعية - القانونية للأطفال والرعاية الاجتماعية مع الشرطة والمحاكم والمدارس والبلديات والكيانات المعتمدة والمؤسسات الصحية ومع الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الآخرين العاملين في هذا المجال.

### جيم - عمل المحاكم (التوصيات رقم ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١)

٣٥ - تتخذ وزارة العدل بالجمهورية السلوفاكية تدابير ترمي إلى تعزيز استقلالية النظام القضائي. وقد أدخلت التغييرات عن طريق تعديل قانون القضاة والقضاة المساعدين، حيث دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وتستهدف تسريع أداء الجهاز القضائي وتحسينه.

٣٦ - والمجلس القضائي للجمهورية السلوفاكية هيئة دستورية للشرعية القضائية. وقد أدى تعديل القانون المتعلق بالقضاة والقضاة المساعدين إلى تغيير في ترشيح أعضاء المجلس القضائي من جانب الحكومة والبرلمان والرئيس. حيث ينبغي أن يرشحوا عادة شخصاً من غير القضاة. فالتوازن بين القضاة وغير القضاة في المجلس القضائي الذي يضمن طابعه غير السياسي هو أحد شروط حسن أداء المجلس والجهاز القضائي برمته.

٣٧ - ومن ضمن التغييرات الأخرى إصدار تشريع جديد يستحدث عملية اختيار القضاة ويحددها. ويتمثل الغرض من هذا التغيير في القضاء على البطء في عملية شغل وظائف القضاة الشاغرة. وقد استحدث كذلك ما يُسمى عمليات الاختيار الجماعي لشغل وظائف القضاة الشاغرة. وهي تستند إلى مبدأ المناطق، وقد أُدرجت في جميع المناطق الثماني في الجمهورية السلوفاكية وتجري في يوم واحد. وينتج عن عملية الاختيار قائمة بالمرشحين لشغل وظائف القضاة الذين سيكونون على استعداد لشغل وظائف القضاة الشاغرة بعد اجتيازهم الاختبارات التي تجريها هيئة الأمن القومي وبعد إتمام التدريب التحضيري. وسيتيح هذا التدبير إبدال الأفراد العاملين في الوظائف القضائية في فرادى المحاكم على نحو أسرع وأكثر مرونة، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص مدة الإجراءات القضائية. وستجري عمليات الاختيار الجماعي مرة في السنة على الأقل. وقد أُجريت أول عملية اختيار جماعي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في براتيسلافا.

٣٨ - وأدخلت تغييرات على تقييم عمل القضاة كذلك. وسيجري من الآن فصاعداً تقييم القضاة عن طريق لجان التقييم المهني المؤلفة من قضاة أو قضاة فخريين. وستُقيم لجنة من كل منطقة القضاة في منطقة أخرى. وستُنشر تقييمات القضاة. وفي حالة صدور تقييمات سلبية متكررة، وهو ما يشكل درجة خطيرة من سوء سلوك من الناحية التأديبية، فإن ذلك قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد القاضي، مع إمكانية فصله من وظيفته.

٣٩ - وقد استحدثت الرقابة التي يؤديها المجلس القضائي لاتخاذ الإجراءات التأديبية ضد القضاة من أجل ضمان إحراز تقدّم سلس. وأُعطي المجلس القضائي حق التصرف إذا وقعت تأخيرات في الإجراءات التأديبية. والهدف المشترك من التغييرات السالفة الذكر هو تحقيق استقلال القضاء وحسن أداء وظيفته.

٤٠ - واستناداً إلى الاتفاق الموقع بين الجمهورية السلوفاكية ومجلس أوروبا، وموضوعه المراجعة القضائية للقضاء السلوفاكي التي تؤديها اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء في إطار مشروع "كفاءة النظام القضائي السلوفاكي ونوعيته"، يُجرى تحليل للجهاز القضائي السلوفاكي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويشمل موضوع الاتفاق أيضاً مقترحات لمعالجة أوجه القصور المحددة، والمساعدة في إنشاء مركز تحليلي من المزمع إنشاؤه في وزارة العدل بالجمهورية السلوفاكية وإدخال نظام إدارة المحاكم في محاكم مختارة. وباستخدام معايير موضوعية، ينبغي أن يتوصل مشروع التعاون مع اللجنة الأوروبية إلى "تشخيص" للجهاز القضائي السلوفاكي وأن يساعد في معالجة أوجه القصور الكائنة فيه على نحو فعال. وينبغي أن تأتي النتيجة في شكل نظام قضائي يؤدي وظيفته على نحو فعال، وهو ما من شأنه أن يخدم المواطنين.

## دال - الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومرضية (التوصيات رقم ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥)

٤١ - يردُ الحق في الحصول على فرص العمل في القانون المتعلق بخدمات العمالة. وللمواطن الحق في أن يختار العمل بحرية وأن يعمل في أي مكان في الجمهورية السلوفاكية، أو يمكنه أن يختار العمل في الخارج. ووفقاً لقانون العمل، يحق للنساء والرجال الحصول على الأجر نفسه نظير العمل نفسه أو العمل ذي القيمة نفسها. وبموجب قانون المساواة في المعاملة في مجالات معينة والحماية من التمييز (قانون مكافحة التمييز)، يُحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل.

٤٢ - وما فتئت الحكومة تسعى منذ وقت طويل إلى حماية ظروف العمل اللائقة وضمان توافرها تلبيةً للمعايير الأوروبية. ومن أجل حماية ظروف العمل اللائقة، تسعى منذ وقت طويل إلى زيادة الحد الأدنى للأجور زيادةً كافيةً، وهو ما يساعد على تحسين مستويات المعيشة، ويسهم في مكافحة الفقر، ويساعد على زيادة معدلات المرتبات الإجمالية داخل الاقتصاد الوطني. وفي إطار توفير خدمات العمالة وفقاً لقانون خدمات العمالة، تتمثل الأولوية في تلبية احتياجات الفئات المحرومة من المترشحين للوظائف في سوق العمل. وتركز على حل مشكلة البطالة الطويلة الأجل خطة العمل المتعلقة بتعزيز إدماج العاطلين عن العمل لفترات طويلة في سوق العمل في الجمهورية السلوفاكية التي أُقرت بموجب قرار صدر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن لجنة الرصد التابعة للبرنامج التشغيلي لتطوير الموارد البشرية للفترة البرنامجية ٢٠١٤-٢٠٢٠. ويشكل القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والمشاريع الاجتماعية

الذي اعتمده الحكومة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أحد مظاهر الإصلاح الرئيسية الرامية إلى تعزيز إدماج العاطلين عن العمل لفترات طويلة في سوق العمل. ومن شأن اعتماد تشريعات شاملة أن يهيئ بيئة مواتية لدعم المشاريع الاجتماعية في الاقتصاد الاجتماعي، علاوةً على الابتكارات الاجتماعية.

٤٣ - وتعتمد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة بالجمهورية السلوفاكية تدابير لتقليص الفجوة الكائنة في المرتبات بين الرجل والمرأة. ومن أهم تلك التدابير حملة توعية تسلط الضوء على استمرار تقلص المرتبات التي تُدفع للنساء، إضافة إلى إسداء المشورة على الموقع الشبكي: [www.kedvyrastiem.sk](http://www.kedvyrastiem.sk) (عندما أكبر) عن كيفية الحماية من التمييز في سوق العمل. وثمة تدبير مهم آخر يهدف إلى الحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين هو الزيادة التدريجية في حدها الأدنى، إذ تجد المرأة نفسها تعمل في وظائف منخفضة الدخل مقارنة بالرجل. ومن الأدوات المهمة الأخرى لزيادة فرص العمل المتاحة للمرأة ومستويات دخلها المشروع الوطني "الأسرة والعمل" الذي يركّز على تحقيق التوازن بين الأسرة والعمل وعلى توفير فرص عمل للأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار.

٤٤ - وفيما يتعلق بمكافحة التمييز، ثمة دور مهم ولا غنى عنه يضطلع به الشركاء الاجتماعيون من خلال تعزيز المساواة في المعاملة، وذلك مثلاً من خلال رصد الممارسات في أماكن العمل، والحصول على فرص العمل والتدريب المهني والتقدم الوظيفي، وكذلك من خلال رصد الاتفاقات الجماعية، أو مدونات قواعد السلوك، أو إجراء البحوث، أو من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وتمشياً مع مبدأ المساواة في المعاملة، يُحظَر التمييز على أساس الحالة الزوجية أو العائلية، أو اللون، أو اللغة، أو الرأي السياسي أو غيره، أو المشاركة في النقابات العمالية، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو العمر، أو الثروة، أو نوع الجنس، أو أي وضع آخر.

٤٥ - وتعكف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة بالجمهورية السلوفاكية على إعداد دراسة استقصائية تشمل البلد بأكمله حول وقوع التحرش الجنسي في أماكن العمل. ومن المقرر أن تتاح النتائج في عام ٢٠١٨. وترصد مديريات العمل التمييز في سوق العمل، وتراجع حالات التمييز المحتمل. ويجري إعداد منهجية لمفتشيات العمل لضمان فعالية رصد حالات التمييز.

٤٦ - وقد نُفذ ١٣ تدبيراً على أساس خطة العمل المتعلقة بمجال العمل في عام ٢٠١٦. أما في عام ٢٠١٧، ففي إطار السعي إلى تحسين التدابير المحفزة المحققة لصالح الفئات المحرومة، وُقِّع مكتب المفوض الحكومي لشؤون مجتمعات الروما نيابةً عن وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية، مذكرة التفاهم والتعاون في مجال زيادة فرص الالتحاق بالعمل لأفراد مجتمعات الروما المهتمشة مع المكتب المركزي للعمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في الجمهورية السلوفاكية. وكان من أهداف المذكرة التعاون في حشد مشاركة فرادى الفئات المستهدفة من مجتمعات الروما المهتمشة في العديد من المشاريع الوطنية مع مزيد من التركيز على المشاريع الممولة من المحور ٢ ذي الأولوية في البرنامج التشغيلي - مبادرة دعم عمل الشباب. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نُفذت التدابير باستخدام طائفة واسعة من الإجراءات في قسم التثقيف من خلال البحث عن سبل جديدة لدعم عمل الشباب، عن طريق البرامج الداعمة لدخول سوق العمل، وإعادة

التدريب، ومن خلال تهيئة الظروف للمرشحين من الفئات المحرومة لدخول سوق العمل عن طريق كيانات الاقتصاد الاجتماعي.

## هاء - الحق في مستوى معيشي مناسب (التوصيات رقم ١٠٦ و ١٠٧ و ١٣٧)

٤٧ - يُعْمَلُ حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية في الجمهورية السلوفاكية على أساس الشروط الأربعة المحددة على مستوى الأمم المتحدة، وهي: القدرة على تحمّل التكاليف والكفاية والجودة والتسهيل. فلدى الجمهورية السلوفاكية عدد كافٍ من الموارد المائية المستخدمة لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب من شبكة الإمدادات العامة. وتبلغ حصة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب ٩٢,٦ في المائة.

٤٨ - وفي إطار عملية البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، يشمل البرنامج التشغيلي لتطوير الموارد البشرية تعاريف لتدابير معينة في مجال سياسة الإسكان تهدف إلى الاستمرار في تسهيل حصول البلديات التي تضم مجتمعات روما المهمشة على مياه الشرب والأخرى غير الصالحة للشرب.

٤٩ - ويشمل البرنامج التشغيلي لجودة البيئة تقديم الدعم لإصلاح محطات معالجة المياه الرئيسية وتعزيز قدراتها. ويؤدي الدعم المقدم من الصندوق البيئي تدريجياً إلى إنشاء مزيد من شبكات الإمداد بالمياه في جميع أنحاء البلد، مع زيادة الدعم المقدم لمعالجة المشاكل المحلية المتصلة بجودة المياه.

٥٠ - ويدعم برنامج التنمية الريفية في الجمهورية السلوفاكية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ أيضاً بناء شبكات الإمداد بالمياه وإصلاحها وتحديثها واستكمالها إلى جانب التعمق في القرى.

٥١ - وتشكّل الدعوة التي ستوجّهها وزارة الداخلية في إطار البرنامج التشغيلي لتطوير الموارد البشرية والتي تركز على إنجاز البنية التحتية التقنية الأساسية لمستوطنات روما في المناطق الحضرية، علاوةً على دعوة أخرى تركز على تحسين أشكال المساكن في البلديات التي تضم مجتمعات روما المهمشة بعناصر الإسكان المؤقت أذاتين آخرين لتنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان إتاحة مياه الشرب.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٧، في إطار الجهود الرامية إلى كفالة حماية الصحة العامة لدى مجتمعات روما المهمشة، وجّهت وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية دعوة تركز على إنشاء أو استكمال نظام لفصل النفايات وجمعها في البلديات وعلى العمل على إزالة المطامر غير القانونية، بما في ذلك القضاء على آثارها السلبية.

٥٣ - ودعم الدخل، وإتاحة سبل الحصول على فرص العمل والتعليم والاندماج في سوق العمل وإتاحة سبل الحصول على الخدمات العامة وتطوير رأس المال البشري، في حالة الأفراد والفئات المستبعدة اجتماعياً أو الفئات المعرضة لخطر الاستبعاد الاجتماعي من جهة، وفي حالة راسمي السياسات ومقدمي الخدمات من جهة أخرى، تعتبر تدابير رئيسية تستخدمها الجمهورية السلوفاكية لكفالة استدامة الحد من الفقر والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي. وما فتئت الحكومة تسعى منذ وقت طويل إلى حماية ظروف العمل اللائقة وضمان توافرها تلبيةً للمعايير الأوروبية. ومن أجل حماية ظروف العمل اللائقة، فإنها ما برحت تسعى منذ وقت طويل إلى زيادة الحد الأدنى للأجور زيادة كافية، وهو ما يساعد على رفع مستويات المعيشة، ويسهم في

مكافحة الفقر، ويساعد في زيادة معدلات المرتبات الإجمالية داخل الاقتصاد الوطني. وفي إطار توفير خدمات العمالة وفقاً لقانون خدمات العمالة، ثمة أولوية تتمثل في تلبية احتياجات الفئات المحرومة من المترشحين للوظائف في سوق العمل. ومشاكل معالجة البطالة الطويلة الأجل هي محور تركيز خطة العمل المتعلقة بتعزيز إدماج العاطلين عن العمل لفترات طويلة في سوق العمل في الجمهورية السلوفاكية، المعتمدة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

## واو - الحق في الصحة (التوصيات ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣)

٥٤ - يسمح التشريع الحالي في الجمهورية السلوفاكية لاختصاصيي الرعاية الصحية بتطبيق الاستنكاف الضميري. ويسمح تطبيق الاستنكاف الضميري للشخص بالحق الكامل في حرية الضمير والمعتقد الشخصي إزاء حماية الجنين عن طريق اختصاصيي الرعاية الصحية. وقد ورد النص عليه في القانون المتعلق بتوفير خدمات الرعاية الصحية، والقانون المتعلق بمقدمي الرعاية الصحية والعاملين الصحيين والمنظمات المهنية العاملة في ميدان الخدمة الصحية. وحققت اختصاصيي الرعاية الصحية في تطبيق الاستنكاف الضميري منصوص عليه بمزيد من الصراحة في مدونة أخلاقيات اختصاصيي الرعاية الصحية التي تتخذ شكل المرفق ٤ من قانون مقدمي الرعاية الصحية والعاملين الصحيين والمنظمات المهنية العاملة في ميدان الخدمة الصحية.

٥٥ - كذلك يتناول البرنامج الوطني لرعاية الأطفال والمراهقين مشاكل الصحة الإنجابية، حيث يهدف إلى ضمان توفير الرعاية المثلى للحوامل والأطفال حديثي الولادة. ويشمل كلاً من الجهد المبذول في التدابير الرامية إلى الحد من معدلات الوفيات النفاسية والاعتلال، علاوة على تحسين الحالة الصحية للمواليد الرضع عن طريق إتاحة المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والتنفيذ الناجح لتلك التدابير، مع التركيز على مجتمعات روما وغيرها من الفئات السكانية المحرومة. ومن أجل حماية صحة الجنين وحياته، تشجع الجمهورية السلوفاكية استخدام الإجراءات الطبية التي تُنفَّذ داخل الرحم.

٥٦ - ولدى جميع النساء في سلوفاكيا ما يكفي من سُبل الحصول على وسائل منع الحمل. ووفقاً للبيانات المأخوذة من قاعدة بيانات الأدوية المسجلة في المعهد الحكومي لمراقبة المخدرات، يوجد حالياً ٣٨٧ نوعاً من وسائل منع الحمل الهرمونية و ١٣ نوعاً موضعياً منها مسجلة في الجمهورية السلوفاكية ويمكن لمقدمي الرعاية الصحية أن يصفوها للنساء. ووسائل منع الحمل هذه، إلى جانب أشكال أخرى من وسائل منع الحمل، لا يغطيها التأمين الصحي العام، لكن يمكن أن تغطيها شركات تأمين الرعاية الصحية من التأمين الصحي العام في الحالات التي يكون استخدامها فيها مبرراً طبياً. والرفالات متاحة للبيع دون قيود في منافذ البيع بالتجزئة.

٥٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين سبل حصول نساء روما المهمشات على الرعاية الصحية في أقسام أمراض النساء والتوليد، تعكف وزارة الصحة بالجمهورية السلوفاكية (المشار إليها فيما يلي باسم "الوزارة") على إعداد خطة تجريبية في مشروع المجتمعات المحلية الصحية لإنشاء وظائف مساعد شؤون التثقيف الصحي في المستشفيات (أي في أقسام أمراض النساء والتوليد). ومساعدو شؤون التثقيف الصحي عاملون من مجتمعات روما يُنقَّفون باستمرار في مجال الرعاية الصحية والصحة الإنجابية. وهم عنصر أساسي في تحطيم الحواجز الاجتماعية التي تحول دون توفير الرعاية الصحية لأقليات روما. وستتولى مساعدو شؤون التثقيف الصحي

تحديد الاحتياجات الخاصة لنساء الروما من جهة وربطها باحتياجات الموظفين الطبيين من جهة أخرى، مع التركيز على اتباع نهج متعدد الثقافات. ومن شأن ذلك أن يتيح رصد العلامات المحتملة الدالة على وجود تمييز في تقديم الرعاية الصحية لنساء الروما.

## زاي- إساءة استعمال السلطة من جانب الموظفين العموميين واعتداءات أفراد الشرطة (التوصيات رقم ١٣ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦)

٥٨- ينظر محقق أو فرد مفوض من قوة الشرطة بمكتب دائرة التفتيش بقسم المراقبة والتفتيش بوزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية على النحو الواجب في البلاغات التي تتضمن ادعاءات بالمعاملة اللاإنسانية أو استخدام العنف ضد الأشخاص الذين يُلقى أفراد قوة الشرطة القبض عليهم أو يحتجزونهم أو يتهمونهم بغض النظر عن جنس الأشخاص المتضررين أو عرقهم أو أصلهم الإثني.

٥٩- ويتولى أحد أعضاء النيابة الإشراف على الإجراءات التحضيرية لضمان اتفاقها مع القانون قبل اتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية. ويمكن للدعاء النظر في كل قرار يتخذه فرد مفوض من قوة الشرطة في أي مسألة.

٦٠- ويحدد القرار ٢٠١٥/٦٥٠ الصادر عن الحكومة المهام التالية: "إيلاء اهتمام مستمر لأنشطة قسم الرقابة وخدمات التفتيش بوزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية فيما يجريه من تحقيقات في البلاغات الواردة من أشخاص مقبوض عليهم أو محتجزين أو متهمين فيما يتعلق بالإصابات التي يدعون مسؤولية أفراد قوة الشرطة عنها، من أجل تسجيل المعلومات المتعلقة بتلك المشاكل في تقارير الحالة الجنائية لأفراد قوة الشرطة وتقديمها إلى الحكومة في موعد غايته ٣٠ نيسان/أبريل من كل عام." وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، بناءً على المهمة التي أُسندت إلى قسم الرقابة وخدمات التفتيش، أصدر القسم "تقرير الحالة الجنائية لأفراد قوة الشرطة في عام ٢٠١٦".

٦١- ويحصل أفراد قوة الشرطة على تدريب منظم على أحكام قانون قوة الشرطة واللوائح الصادرة عن وزير الداخلية بالجمهورية السلوفاكية بشأن مدونة أخلاقيات أفراد قوة الشرطة، علاوةً على الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويُولى مزيدٌ من الاهتمام أيضاً لسلوك أفراد قوة الشرطة الموجه إلى الأشخاص خلال التدخلات التي تُنفذ أثناء خدمتهم وتُتخذ تدابير لمعالجة أوجه القصور وأسباب حدوثها. واستناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بين وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتولى وزارة الداخلية تنفيذ أنشطة التوعية التي يقرر المكتب تقديمها إلى قوة الشرطة بخصوص جرائم الكراهية.

٦٢- وقد قطعت الحكومة، في بيانها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، على نفسها التزاماً بالمضي قدماً بأعمال التعزيز المؤسسي لأنشطة الرقابة على وحدات الشرطة المسلحة وتهيئة الظروف المواتية لإنشاء قسم مكرس في الادعاء للإشراف على مقاضاة أفراد قوة الشرطة في حالة ارتكابهم جرائم جنائية. وفيما يتعلق بالنظام والأمن الداخليين، تعهدت كذلك بتقوية سلطة لجنة

الدفاع والأمن التابعة للمجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية من حيث الرقابة، وذلك من أجل ضمان حفاظ أفراد الوحدات المسلحة على قانونية إجراءاتهم.

٦٣ - وتستضيف الجمهورية السلوفاكية بانتظام زيارات من اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، مع التركيز على دراسة معاملة الأشخاص المسجونين من أجل تعزيز حمايتهم من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة المهينة.

## حاء - حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (التوصيات رقم ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠)

٦٤ - في عام ٢٠١٥، أعد مكتب المفوض الحكومي للأقليات القومية، بالتعاون مع لجنة الأقليات القومية والجماعات العرقية، وبمشاركة من ممثلين عن الأقليات القومية، مشروع خطة العمل الرامية إلى حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وجماعات عرقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وكان الهدف المحدد في خطة العمل هو ضمان وجود نظام يتسم بالكفاءة والموثوقية والشفافية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وجماعات إثنية، حتى يشمل ضمان توافر موارد مؤسسية أقوى للنظام. وقد قُيِّم هذا الهدف إلى سبعة أهداف تنفيذية. وسيشمل الهدف التنفيذي الأول، ضمن تدابير أخرى، إجراء تحليل لإمكانية استخدام الإجراءات التعويضية المؤقتة في منع التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وجماعات إثنية. وستُصمَّم منهجية لاعتماد الإجراءات التعويضية المؤقتة في مجال حقوق الأقليات القومية والجماعات الإثنية، بما في ذلك وضع معايير ونماذج وإجراءات لتنفيذ تلك الإجراءات.

٦٥ - ويعرِّز مكتب المفوض الحكومي للأقليات القومية عناصر التعليم غير الرسمي داخل فرادى البرامج الفرعية في برنامج دعم ثقافة الأقليات القومية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، دعم البرنامج البحوث التي تُجرى في ميدان تدريس اللغة الأم والفعاليات المواضيعية الموجهة إلى طلاب المدارس الابتدائية والثانوية مع التركيز على تحسين مستوى استخدام لغة الأقلية القومية الهنغارية، وكذلك تنظيم ندوة في مجال اللغويات الاجتماعية ومنهجية اللغة الأم وعلم الترجمة مع التركيز على تعليم اللغات بلغة من لغات الأقليات القومية.

٦٦ - ولجنة الأقليات القومية والجماعات الإثنية هيئة دائمة تتبع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للحكومة. وتعمل، ضمن ما تعمل، بوصفها هيئة استشارية في المسائل المتصلة بمشاركة الأقليات القومية والجماعات الإثنية في تسيير الشؤون المتصلة بالأقليات القومية والجماعات الإثنية بموجب الفقرة ٢(ج) من المادة ٣٤ من دستور الجمهورية السلوفاكية. وتضم اللجنة ممثلين عن ١٣ أقلية قومية، هي: (الهنغاريون، والروما، والروثينيون، والتشيكيون، والأوكرانيون، والألمان، والبولنديون، والمورافيون، والروس، والبلغاريون، والكرواتيون، واليهود، والصرب).

٦٧ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، أقرت وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة في الجمهورية السلوفاكية الإطار الجديد لمناهج المدارس الابتدائية التي تضم لغة أقلية قومية بوصفها لغة التعليم، حيث دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وزادت من عدد



دروس مادة لغة الأقليات القومية وأدبها في التعليم الابتدائي من ٢١ إلى ٢٤ درساً، مع زيادة عدد دروس لغة الأقليات القومية من ٥ إلى ٨ دروس.

٦٨ - وزاد تعديل المرسوم الحكومي، الذي يحدد تفاصيل توزيع الموارد المالية من الميزانية الوطنية المخصصة للمدارس والمرافق المدرسية، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، التمويل العادي المخصص للمدارس الابتدائية التي يُدرس فيها بلغة غير السلوفاكية بحيث أصبح يتراوح من ١٠٨ في المائة إلى ١١٣ في المائة من التمويل العادي المقابل، واستحدث تمويلًا عاديًا للمدارس الابتدائية التي تُدرس فيها لغة من لغات الأقليات القومية بنسبة ١٠٤ في المائة من التمويل العادل المقابل.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٧، أطلقت وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة مشروع إيكاتيكا التجريبي. وكان الهدف من المشروع هو إتاحة حصول رياض الأطفال والصف التمهيدي في المدارس الابتدائية على محتوى تعليمي في مجال التكنولوجيا الرقمية. وشملت أعمال المشروع عقد دورات تدريبية، ونشر دليل منهجي، ودراسة التكنولوجيات الرقمية الثنائية اللغة والأساليب التفاعلية في التعليم. وقد شارك في المشروع ٣٠ من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية من خلفيات لغوية مختلطة ومن الأطفال المنتمين إلى بيئات محرومة اجتماعياً. ومن المقرر أن تستمر وزارة التعليم في تنفيذ المشروع نظراً إلى ما حققه من نجاح.

٧٠ - ويُعد برنامج الإعانات المقدمة من ديوان الحكومة ويحمل عنوان ثقافة الأقليات القومية، الذي يكفله المفوض الحكومي لشؤون الأقليات القومية، أداة ذات أهمية في دعم الأنشطة الرامية إلى القضاء على التمييز ومنعه حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد استخدمت أموال برنامج الإعانات أساساً لدعم الحفاظ على هوية الأقليات القومية وقيمتها الثقافية والتعبير عنها وحمايتها وتنميتها، والتوعية والتدريب في مجال حقوق الأقليات القومية، ودعم الحوار بين الإثنيات والثقافات، وكذلك التفاهم بين الأغلبية والأقليات القومية والجماعات الإثنية.

٧١ - وقد دخل قانون صندوق تعزيز ثقافة الأقليات القومية الذي تنشأ بموجبه مؤسسة عامة جديدة حيز النفاذ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويهدف المشروع إلى إحداث تحولات في نظام الإعانات السابق المقدم من ديوان حكومة الجمهورية السلوفاكية وإنشاء مؤسسة تكفل التعزيز الفعال والمنهجي للأنشطة الثقافية والفنية لدى جميع الأقليات الوطنية في الجمهورية السلوفاكية، بحيث تكون المؤسسة مستقلة إدارياً عن سلطات الحكومة المركزية، ويشارك فيها خبراء يمثلون جميع الأقليات القومية. ويرسي القانون مبدأ حساب نسبة التمويل المخصص لفرادى مجالس الخبراء في شكل نسبة مئوية. والغرض من الصندوق هو الحفاظ على هوية الأقليات القومية وقيمتها الثقافية والتعبير عنها وحمايتها وتنميتها، والتوعية والتدريب في مجال حقوق الأقليات القومية، وتطوير ودعم الحوار بين الثقافات والتفاهم بين المواطنين المنتمين إلى الأغلبية السلوفاكية وأولئك المنتمين إلى الأقليات القومية والجماعات الإثنية في سلوفاكيا.

٧٢ - ويُعد برنامج دعم ثقافة الفئات المحرومة، الذي يتيح سد احتياجات فئة الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الفئات السكانية المحرومة وتطويرها أداة فعالة للنهوض بالإدماج والتلاحم الاجتماعيين ويعمل على ذلك منذ فترة طويلة من الزمن. وقد وُزِع مبلغ ٣٧٥ ٠٠٠ يورو كل سنة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في إطار برنامج دعم ثقافة الفئات المحرومة الذي تكفله وزارة

الثقافة في الجمهورية السلوفاكية. ووُفِّر مبلغ ٩٨٠.٠٠٠ يورو لتخصيصه في إطار برنامج دعم ثقافة الفئات المحرومة منذ عام ٢٠١٧.

## طاء - تنفيذ استراتيجية الجمهورية السلوفاكية لإدماج الروما حتى عام ٢٠٢٠ (التوصيات رقم ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤)

٧٣- في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة خطة عمل جديدة ومحدّثة لاستراتيجية الجمهورية السلوفاكية لإدماج الروما حتى عام ٢٠٢٠ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ في ميادين التعليم، والعمل والصحة والإسكان وخطة عمل جديدة لمجال الشمول المالي. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقرّت الحكومة خطط عمل جديدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في مجالات عدم التمييز ومجالات التّهج الموجهة إلى غالبية المجتمع - مبادرة إدماج الروما عن طريق التواصل. ومجموع الأموال العامة المخصصة لتنفيذ خطط العمل تلك في عام ٢٠١٧ يبلغ ٤٣٨,٤٢ ١٧١ ١٣٦ يورو.

٧٤- وقد استخدم نظام الأدوات المالية، الذي يضمن الحصول على أموال من القروض الحكومية، الدعوة إلى تقديم الأدوات المالية في قسم الإسكان المؤقت وبرامج القروض الصغرى لبناء المساكن بأسلوب الخدمة الذاتية، وإطلاق مشروع وطني يُسمّى "دعم تسوية ملكية الأراضي في مجتمعات الروما المهمشة". وفيما يتعلق بالتشريعات، عدّل القانون المتعلق بتحويل الأراضي وتسوية ملكية الأراضي ومكاتب تسجيل الأراضي وصندوق الأراضي والتجمعات الحائرة للأراضي في سلوفاكيا، وعدّل المرسوم المتعلق بتحديد القيمة العامة للممتلكات. وتؤثر المشاريع الوطنية الفردية التي ينفّذها مكتب المفوض الحكومي للجمهورية السلوفاكية المعني بمجتمعات الروما في إطار نظام التمويل الأوروبي المشترك للمساعدة التضامنية تأثيراً مباشراً على إيجاد فرص العمل للروما، بمن فيهم العاملون في الخدمة العامة وفي تنفيذ هذه المشاريع، وتتبع كذلك سير إدماجهم وعملية استيعابهم. ويركز المشروع الوطني "رصد وتقييم سياسات الاستيعاب وأثرها على مجتمعات الروما المهمشة" على إيجاد نظام شامل لرصد سياسات الاستيعاب وتقييمها. وقد دخل قراراً يأتي في إطار تلبية دعوة سابقة ويحمل عنوان "دعم إيجاد نظام لرصد سياسات الاستيعاب التي تركز على الأحوال المعيشية الاجتماعية الاقتصادية للسكان من الروما وتقييمها وجمع البيانات عنها"، ويخص مجتمعات الروما المهمشة على وجه الخصوص، حيز النفاذ منذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد اعتمدت الحكومة آخر تقرير رصد لعام ٢٠١٦ في عام ٢٠١٧. ووفقاً لقرار الحكومة رقم ٨٧ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، من المقرر إنجاز تقييم الاستراتيجية في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ وآخر غايته ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١. ويتضمن هذا النظام أيضاً خُططاً لإشراك الكيانات غير الحكومية بطريقة شاملة في عملية التقييم، وعلى المنوال نفسه، أُدمج هذا العنصر كذلك في العملية التحضيرية منذ البداية، وأُدمج في عملية تنفيذ الاستراتيجية.

٧٥- وتردّ توعية أعضاء قوة الشرطة في مجال حقوق الإنسان والقضاء على مظاهر التطرف فيما يتعلق بأقلية الروما القومية ضمن المهام الرئيسية لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٨ وضمن خطة العمل المتعلقة بعدم التمييز التي أقرتها الحكومة في عام ٢٠١٧. وتعاون مكتب المفوض الحكومي للجمهورية السلوفاكية المعني بمجتمعات الروما في هذا المجال مع المديرية العامة المعنية

بمسائل الروما التابعة لمجلس أوروبا ومع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٧٦- وقد اعتمد في عام ٢٠١٧ البرنامج التعليمي المسمى "خصوصيات عمل كبار الموظفين في مجال الطوائف" في المدرسة الثانوية المهنية لقوة الشرطة في كوسيتشه.

٧٧- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وضع وزير الداخلية بالجمهورية السلوفاكية، بالتعاون مع مكتب المفوض الحكومي إجراءً يتعلق بإنشاء فريق عامل لمعالجة مشاكل الفئات المستبعدة اجتماعياً. وسيعمل هذا الفريق العامل تحت سلطة نائب رئيس قوة الشرطة، وسوف يربط العناصر التنظيمية الرئيسية الخاصة بوزارة الداخلية وقوة الشرطة في قسم الإدارة العامة والمساعدة التضامنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي وإدماج مجتمعات الروما والعمل الاجتماعي وتنفيذ المشاريع الوطنية والموارد الاقتصادية والمادية، ويهدف كذلك إلى أن يخرج بحلول شاملة في مجال منع خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والقضاء عليها. وسيكون هدف مكتب المفوض الحكومي تعزيز الحلول الاستبدالية في حالات النزاع متى وُجدت ردود فعل سلبية مردها إلى حالة الفقر المترسخة.

٧٨- وإضافةً إلى تنفيذ استراتيجية الجمهورية السلوفاكية لإدماج الروما حتى عام ٢٠٢٠، أنشأ مؤتمر أساقفة سلوفاكيا وظيفة منفصلة هي وظيفة منسق المؤتمر للمساعدة في العمل الرعوي للروما، من أجل المساهمة في القضاء على التمييز ضد أي أقلية، وتشجيع أبناء الروما من الرجال والنساء وتوعيتهم، والمشاركة في تعليم جميع الأطفال دون تمييز. وتعمل الكنيسة الكاثوليكية في الجمهورية السلوفاكية مع مجتمعات الروما المهمشة، وتساعد في تعليم أفرادها وإدماجهم في المجتمع وذلك من خلال محور الأمية في مجال القراءة والأمور المالية والصحة والعمل كذلك. ومن خلال العمل الرعوي للقساوسة في عدة مئات من الأبرشيات التي ترتفع فيها نسبة السكان من الروما، فإنهم يضطلعون بمجموعة كاملة من الأنشطة المشتركة (الزيارات الدينية والحلقات الدراسية والاجتماعات، وبناء الشبكات وأفرقة الخبراء) الموجهة إلى الروما والسلوفاك، وذلك من أجل المساعدة في القضاء على القوالب النمطية السلبية إزاء الروما.

باء- حصول الروما على التعليم (التوصيات رقم ١١٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٤٢)

٧٩- الحقوق المنصوص عليها في قانون المدارس مضمونة بالتساوي للجميع بما يتواءم مع مبدأ المساواة في المعاملة في التعليم الذي أرساه تشريع مكافحة التمييز. إذ يتمتع أطفال الروما والتلاميذ في نظام التربية والتعليم في المدارس في الجمهورية السلوفاكية بمركز متساوٍ ولهم الحقوق نفسها المكفولة لجميع الأطفال والتلاميذ.

٨٠- وقد عُيِّل قانون تمويل المدارس الابتدائية والثانوية والمرافق المدرسية ضماناً لتحسين فرص حصول أطفال مجتمعات الروما المهمشة على التعليم في رياض الأطفال. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يُصَرَّف بدل لتغطية جزء من تكاليف تربية وتعليم الأطفال الملتحقين برياض الأطفال التي تشكّل جزءاً من شبكة المدارس، ممن يبدؤون تعليمهم الإلزامي بعد سنة أو ممن يكونون أفراداً في أسر يحصل الفرد فيها على إعانات لسد الاحتياجات المادية

ويستطيع أولياؤهم قانوناً أن يثبتوا ذلك لمدير المدرسة. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق فئة أصحاب المطالبات الذين تتوافر فيهم شروط الحصول على بدل تربية أطفال رياض الأطفال وتعليمهم، حيث إن الأولياء القانونيين مُعَفَّوْنَ حالياً من المساهمات المخصصة لتغطية جزء من التكاليف. والهدف من هذا التشريع هو حل المشاكل التي تظهر في الممارسة العملية عند قبول الأطفال في رياض الأطفال.

٨١- وتقدم وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة دعماً مهماً في هذا المجال من خلال الصندوق الاجتماعي الأوروبي ضمن البرنامج التشغيلي لتطوير الموارد البشرية، الذي يركز على دعم التعليم والعمل والإدماج الاجتماعي والفئات الضعيفة في سوق العمل. وقد أطلق المشروع الوطني المسمى "فتح المدارس للجميع" ضمن محور أولوية التعليم في البرنامج التشغيلي في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦، مع التخطيط لاستمراره لمدة ٤٦ شهراً مع تخصيص ١٦,٠٧٣,٠٧٧ ٢٩ يورو له. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في كفالة المساواة في الحصول على التعليم الجيد وتحسين النتائج التي يحققها الأطفال في رياض الأطفال وتلاميذ المدارس الابتدائية والكفاءات التي يجوزونها من خلال دعم التعليم الجامع وعن طريق تحسين الكفاءات المهنية لدى العاملين في المجال التربوي والمهني. ويمثّل وضع خطط محلية للقضاء على الفصل العرقي في ١٣٠ مدرسة ابتدائية جزءاً مهماً من المشروع. وعلاوة على ذلك، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في إطار محور أولوية التعليم ضمن البرنامج التشغيلي، وُجّهت دعوة تركز على الطلب لتقديم طلبات للحصول على مساهمة مالية غير مستردة تُسمّى "مزيد من النجاح في المدرسة الابتدائية" بقيمة ٥٠ مليون يورو متاحة للتخصيص. وتستهدف الدعوة دعم الاندماج في المدارس الابتدائية من خلال عمل مساعدي المدرسين واختصاصيي التربية وأفرقة الاندماج (وتتألف من اختصاصيي نفساني ومدرس متخصص في التعليم الخاص ومدرس اجتماعي).

٨٢- ومع إدخال تعديل على قانون المدارس، أصبحت آلية الدولة في مجال الرقابة على المشورة والوقاية المتعلقةين بالتربية أكثر صرامة. وفي وقت لاحق، أي في السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦، نُفّذت إدارة التفتيش المدرسي ١٢ عملية تفتيش مواضيعية لدراسة معايير الخدمات المهنية في المرافق المدرسية وتوفير خدمات المشورة والوقاية المتعلقةين بالتربية. وقد تلقت وزارة التعليم توصية من رئيس مفتشي المدارس وفقاً للنُظم المعمول بها، وبعدها صدر قرار باستبعاد مؤسسة أبي وأمي وأنا - المركز الخاص للمشورة في مجال التربية الخاصة، ويقع مقرها في Uzovské Pekľany 67، إلى جانب مركزها الخارجي الكائن في Prešov الذي يشكل جزءاً من المؤسسة، من شبكة المدارس والمرافق المدرسية اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. واستبعدت الوزارة أيضاً المدرسة الابتدائية الخصوصية للتعليم الخاص ويقع مقرها في Rokycany 40، إلى جانب المرفقين الخارجيين التاليين التابعين للمدرسة: المكتب الخارجي الكائن في Rokycany 46، وهو جزء من المدرسة الابتدائية الخصوصية للتعليم الخاص، والمكتب الخارجي الواقع في Žehňa 22، من شبكة المدارس والمرافق المدرسية، وذلك اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٣- ونظراً إلى إعادة هيكلة نظام التشخيص، اعتمد تعديل للقانون المتعلق بإدارة التعليم الحكومي وإدارة المدارس المحلية حيث دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وسيستمر إدراج المرافق المدرسية التي تُوفّر خدمات المشورة والوقاية المتعلقة بالترتبية في شبكة المدارس والمرافق المدرسية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٨٤ - وفي عام ٢٠١٦، حُصِّص مبلغ قدره ٣٧,٤٢.٠٥٤٥ يورو للتدابير التي تشكل جزءاً من خطة العمل المحدثة لمجال التعليم في إطار استراتيجية الجمهورية السلوفاكية لإدماج الروما. وكذلك، قدّم مكتب المفوض الحكومي للجمهورية السلوفاكية المعني بمجتمعات الروما دعماً لصندوق تعليم الروما من أجل تعزيز مؤسسة التعليم الانفرادي والتوجيه المباشر. واعتمد مقترح إنشاء مشروع وطني تحت عنوان: تعزيز حصول أطفال مجتمعات الروما المهمشة على التعليم قبل الابتدائي، من المقرر أن تنفذه الوزارة في عام ٢٠١٧.

٨٥ - وفي عام ٢٠١٨، أنشئ نظام للتعاون بين المفوض الحكومي لشؤون مجتمعات الروما ووزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية يتضمن حُططاً لإطلاق دعوة لتقديم مشاريع تحصل على مساهمات مالية غير مستردة تركز على "تقديم منح دراسية لطلاب المدارس الثانوية لرفع مستوى التعليم بين أفراد الطوائف المهمشة"، لا سيما الروما.

## كاف - تسوية ملكية الأراضي الواقعة في مستوطنات الروما (التوصيات ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١)

٨٦ - في عام ٢٠١٧، عدل القانون المتعلق بتحويل الأراضي وتسوية ملكية الأراضي ومكاتب تسجيل الأراضي وصندوق الأراضي والتجمعات الحائزة للأراضي في سلوفاكيا من أجل السماح بإجراء التحويل البسيط للأراضي، بما فيها تحويل ما كان في الأصل أراضي زراعية مع تعويض أصحابها إما في شكل أرض سكنية وإما في شكل أموال. ويسمح تعديل مرسوم وزارة العدل بالجمهورية السلوفاكية بتحديد القيمة العامة للممتلكات بتحديد أسعار الأراضي المقسمة إلى مستوطنات مجمعة وعليها مساكن تقطن معظمها فئات سكانية مستبعدة مكانياً أو اجتماعياً.

٨٧ - وقد نُفذ مكتب المفوض الحكومي للجمهورية السلوفاكية المعني بمجتمعات الروما مشاريع رائدة تركز على تسوية الممتلكات وملكية الأراضي. واستطاع تسوية الأراضي التي بُنيت عليها مساكن الروما في قرى شيرني بالوغ وستودينكا وتيشي بوتوك. وإضافةً إلى ذلك، أنشأت وزارة الزراعة والتنمية الريفية وهيئة حالة الغابات وصندوق الأراضي السلوفاكية بالجمهورية السلوفاكية فريقاً عاملاً يركز على تسوية ملكية الأراضي وتقنينها.

٨٨ - وقد نُفذ مشروع يُسمّى "تعزيز ملكية الأراضي التي تحوزها مجتمعات الروما المهمشة" منذ عام ٢٠١٧. ويوفر المشروع المساعدة للبلديات في عملية تسوية ملكية الأراضي التي تسكنها مجتمعات الروما المهمشة في شكل مستوطنات مقسمة إلى مجموعات. ويتمثل الهدف من ذلك في دعم تسوية ملكية الأراضي التي بُنيت عليها مساكن الروما في مستوطناتهم مع التركيز على تحسين معايير النظافة الصحية لدى مجتمعات الروما المهمشة وعلى الحد المنهجي من عدد المساكن غير القانونية التي تعاني من مستوى متدنٍ للغاية من معايير النظافة الصحية. ويواصل مكتب المفوض الحكومي التنسيق مع وزارة النقل والتشييد بالجمهورية السلوفاكية في

وضع الصكوك ذات الصلة للتخطيط الأراضي والموافقة عليها بعد إنجاز أعمال التشييد ضمن عملية صياغة مدونات قواعد الممارسات الجارية في قسم تخطيط الأراضي والتشييد.

٨٩ - وفيما يتعلق بعمليات الإخلاء القسري، ليس لدى وزارة النقل والتشييد أي علم عن أي مشروع تشييد مقترح من شأنه أن يهدد منازل أفراد الجماعات المهمشة أو أفراد مجتمعات الروما على وجه الخصوص، وبالتأكيد ليس لديها علم بشيء من شأنه أن يعرضهم مباشرة لخطر فقدان منازلهم. ولا يوجد ذلك النظام القانوني الواجب التطبيق الذي يجيز تشييد مبنى غرضه الأساسي هو الفصل بين فئة معينة من السكان.

٩٠ - ولم توافق السلطات الحكومية (مكتب التشييد) على ما يُسمّى جدران أو سياجات "مكافحة الروما" بوصفها جدراناً عازلة. وإذا ثبت بعد الانتهاء من تشييد أحد المباني أن وجوده سيمنع جماعة سكانية منعاً واضحاً من ممارسة حقوقها وحرّياتها القانونية، مما يؤدي إلى عزل تلك الجماعة، فإن النظام القانوني السلوفاكي يسمح للجماعة السكانية المتضررة بحماية نفسها عن طريق إبلاغ الادعاء عن المسألة أو عن طريق تقديم شكوى في المحكمة المدنية. ومن ثمّ، يمكن للجماعة السكانية المتضررة المطالبة بحقوقها عن طريق استصدار قرار قضائي بإزالة هذا المبنى العازل.

٩١ - ومنذ عام ٢٠١٣، ما فتى مكتب المفوض الحكومي يطلق مشاريع نموذجية هي "بناء المساكن العائلية المؤجرة بأسلوب الخدمة الذاتية". ويهدف إنشاء المساكن بأسلوب الخدمة الذاتية إلى زيادة مشاركة الروما أنفسهم في إحداث تحولات في مستوطناتهم، وهو ما يؤدي إلى خفض التكاليف. ومن النتائج الإيجابية المتوقعة الأخرى إمكانية إكساب الروما مهارات العمل التي من شأنها أن تزيد من إمكانية التحاقهم بالعمل. وهذه المشاريع تشمل عموماً الشقق التي تصبح مملوكة للسلطة البلدية في إطار نظام القانون المتعلق بالإعانات التي تقدم ضمن سلطة وزارة الداخلية، وقد وُجّه الاستثمار نحو تسديد تكاليف مواد البناء واختبار نماذج مختلفة لتحديد التباين في التكاليف حسب درجة مشاركة الروما في التشييد. واستناداً إلى الاختبارات، تبين أن سعر شراء تلك البيوت العائلية يكون أقل لأن تكلفة العمل بأسلوب الخدمة الذاتية يشكل جزءاً من قيمتها، ولكنه لا يشكل جزءاً من سعر الشراء. وتمشياً مع متطلبات القانون المتعلق بالإعانات التي تُقدّم ضمن سلطة وزارة الداخلية، أُدرج في هذه المشاريع النموذجية شرط استبقائها عشر سنوات ومنع التصرف فيها.

٩٢ - وفي عام ٢٠١٦، سمح قانون الإعانات التي تُقدّم ضمن سلطة وزارة الداخلية لمكتب المفوض الحكومي بالبدء في دعم مشروع يرمي إلى بناء أنظمة من المساكن المؤقتة لمساعدة أفراد مجتمعات الروما المهمشة في الحراك الاجتماعي والاندماج.

٩٣ - وتبذل وزارة النقل والتشييد جهداً كبيراً للمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مجال إتاحة المساكن السهلة المنال والميسورة التكلفة للجمهور. وتضمن الأحكام الحالية في قانون تخطيط الأراضي ونظام البناء والنظم القانونية ذات الصلة تحت سلطة وزارة النقل والتشييد تحقيق المساواة وحماية حقوق الإنسان في مجال التشييد والإسكان وتقديم دعم الدولة إلى جميع المواطنين في الجمهورية السلوفاكية.

## لام- سياسات الهجرة واللجوء (التوصيتان رقم ١٤٥ و ١٤٦)

٩٤ - يجري بالفعل التعرف على هوية ملتمسي اللجوء من القُصَّر أو القُصَّر الذين مُنحوا الحماية الدولية في الجمهورية السلوفاكية أثناء عملية اللجوء. وإذا كان القاصر من بلد يدور فيه نزاع مسلح، فينبغي أن تتضمن عملية النظر في طلبه التحقق مما إذا كان مشاركاً في النزاع المسلح أم لا.

٩٥ - ومن الممكن أيضاً تحديد هوية ملتمسي اللجوء من القُصَّر الذين شاركوا في النزاع المسلح عند تقييم إمكانية تعرُّض القاصر للخطر وفقاً لقانون اللجوء. وتهمي وزارة الداخلية بالجمهورية السلوفاكية الظروف الملائمة لإقامة الأجانب ولجوئهم في مرافق اللجوء. ويُفهم أن الظروف المناسبة تعني اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الهجمات والعنف، علاوةً على توفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر.

٩٦ - وإذا تحدد أن ملتمس اللجوء قاصر شارك في نزاع مسلح، فيُدْرَب الموظفون في مكتب الهجرة التابع لوزارة الداخلية تدريباً مهنيّاً على التعامل مع هذه الفئة من القُصَّر. ومنذ عام ٢٠١٤، لم يواجه مكتب الهجرة حالات لملتمسي لجوء من القُصَّر الذين شاركوا في نزاعات مسلحة.

٩٧ - وهناك الكثير من الحقوق المكفولة في الجمهورية السلوفاكية لملتمسي اللجوء والأشخاص الذين مُنحوا الحماية الدولية. وتغطي وزارة الداخلية تكاليف الرعاية الطبية العاجلة لملتمسي اللجوء الذين ليس لديهم تأمين صحي عام. وتكفل الوزارة الرعاية الطبية المناسبة لأبناء ملتمسي اللجوء من القُصَّر الذين يقعون ضحايا للانتهاك والإهمال والاستغلال والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أو الذين عانوا من نزاعات مسلحة (قانون اللجوء). ويغطي التأمين الصحي العام (قانون التأمين الصحي) الرعاية الطبية للأشخاص الذين مُنحوا حق اللجوء. وفي حالة الأجنبي الذي مُنح حماية ثانوية وليس لديه تأمين صحي عام، تغطي وزارة الداخلية تكاليف الرعاية الطبية المقدمة في الجمهورية السلوفاكية بقدر تغطيته بالتأمين الصحي العام (قانون اللجوء).

٩٨ - ويقدم مركز المعونة القانونية التابع لوزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية خدمات حماية حقوق الأجانب وتعزيزها، من قبيل المهاجرين واللاجئين وملتسمي الحماية الدولية، في الجمهورية السلوفاكية.

## رابعاً- لمحة عامة عن الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات اعتباراً من الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مقدمة في منتصف دورة الاستعراض

٩٩ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدّمت الجمهورية السلوفاكية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وثيقة معنونة "الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات الموجهة إلى الجمهورية السلوفاكية في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، مقدمة في منتصف دورة الاستعراض".

## خامساً - التعهدات والالتزامات الطوعية

١٠٠ - الجمهورية السلوفاكية عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولهذا الغرض، أعدت وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية بالجمهورية السلوفاكية، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختصة اختصاصاً جوهرياً وثيقة بعنوان "التعهدات والالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها الجمهورية السلوفاكية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠"، وأقرتها الحكومة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتتضمن الوثيقة التعهدات والالتزامات الطوعية للجمهورية السلوفاكية على الصعيدين الوطني والدولي خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان. وستمثل أولويات الجمهورية السلوفاكية من خلال عضويتها في مكافحة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب وتعزيز حقوق الطفل وتشجيع الأديان أو المعتقدات والتسامح الديني.